

إلى السادة / المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالدمام
منشأة غير هادفة للربح
الدمام - المملكة العربية السعودية

الرأي المتحفظ :

لقد راجعنا القوائم المالية للمكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدام – منشأة غير هادفة للربح - (المكتب) ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م ، وقائمة الأنشطة، وقائمة التدفقات النقدية للفترة من ١٢ سبتمبر ٢٠١٨ م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م، والإيضاحات من (١) حتى (١٧) المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، وباستثناء تأثيرات الأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمكتب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير التقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية للمنشآت غير الهادفة للربح.

أساس الرأي المتحفظ :

- نشير الى ما ورد في الايضاح رقم (٤) حول القوائم المالية حيث لم نحصل على الشهادات البنكية في تاريخ القوائم المالية .
- نشير الى ما ورد في الايضاح رقم (٣-٦) حول القوائم المالية حيث لم يتم احتساب التقييم الاكتواري لمنافع الموظفين خلافا لما ورد في القسم ٢٨ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجامعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

تقرير المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالدمام ٢٠١٩ م
Ref.٤-٣-١-١-٢/

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية :

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل وفقاً لمعايير التقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية للمنشآت غير الهادفة للربح، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة المكتب على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية.

واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية المكتب أو إيقاف عملياته، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة في المكتب هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المكتب.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً :

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري

تقرير المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالدمام ٢٠١٩ م / ٢-١-١٠-٣-٤-٤ Ref.

- ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للجامعة.
 - تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، في تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المكتب على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإننا مطالبون بان نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المكتب عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال مراجعتنا.

الدمام ٣. رجب ١٤٤٢ هـ
الموافق ١٥ فبراير ٢٠٢١ م

بودي والعمر محاسبون قانونيون



عادل عبد العزيز بودي
محاسب قانوني

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم (٣٠٣)



تقرير المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالدمام ٢٠١٩ م / ٢-١-٢٠٢٠-٤-٤ Ref.